

دور المشرع الجزائري في مكافحة الجريمة المنظمة

The role of the Algerian project in the fight against organized crime

د. روشو خالد ، أستاذ محاضر قسم (أ)،

معهد العلوم القانونية والإدارية،

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2018/05/09 / تاريخ المراجعة: 2018/11/07

ملخص:

تبعاً لخطورة وجسامة الأفعال الإجرامية التي ترتكب تحت مظلة الجريمة المنظمة الدولية، وبالنظر إلى النتائج التي تخلفها هذه الأخيرة على استقرار الدول، وكذا على السلم والأمن الدوليين، فإنه من الضروري التفكير وبجد في كيفية الحد من شروخ هذه الظاهرة من حيث الأسلوب والقوة والنطاق، ولا يأتي ذلك إلا من خلال منظومة قانونية وأخرى أمنية منسجمة ومتوازنة، قوية وفعالة، تعتمد على ما أفرزه العالم الحديث من تكنولوجيا حديثة ومتطورة، وما توصلت إليه تجارب الدول في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

الكلمات المفتاحية:

الجريمة المنظمة، التعاون الأمني الدولي، نظام المتابعة والتصدي، نظام تسليم المجرمين.

Summary :

Dependant on the gravity official criminal acts committed under the umbrella of international organized crime, the results of the latter, on the stability of states as well as on the international peace and security, it is necessary to think how to reduce the evils of the phenomenon in terms of style, strength and scope, and this comes only through a coherent and balanced security system, based on the modern world, and the experiences of countries in combating this dangerous phenomenon.

Key words :

Organized Crime, International Security Coopération, Follow- up and Response System, The Extradition System.

مقدمة:

تعتبر الجريمة المنظمة الدولية من أخطر التعقيدات التي تواجه المجتمع الدولي سواء في مجموعه أو كدول منفردة، ذلك أنها أصبحت تشكل هاجس لدى الساسة والحقوقيين، وكذا الهيئات الأمنية والوقائية التي أصبح لديها تحدّ من طرف جماعات الجريمة المنظمة، ومما زاد الأمر خطورة هو التقدم الحضاري والتكنولوجي الذي استغل من طرف هذه المنظمات، وذلك باستخدام تقنياته العالية والحديثة في الاتصال وفي تكوين شبكات سرية مستغلة في ذلك التفاوت الطبقي في المجتمع، والظروف المعيشية القاسية لدى فئات عريضة من المجتمع، الشيء الذي ولّد وبحق قراءات حديثة وأنماط مستحدثة جديدة في كيفية التخطيط والتنسيق من أجل تكوين عصابات تعمل في مستويات عالية التستر، ومن ثمّ القدرة على الإفلات من المتابعة الأمنية والقضائية، الأمر الذي أوجب على المجتمع الدولي ككتلة واحدة وعلى الدول بصفاتها العناصر

الأساسية المشكلة لهذه الكتلة أو حتى المنظمات الدولية الحكومية، وفي مقدمة ذلك رجال القرار والساسة وكذا رجال القانون التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة والفتاكة، وذلك من خلال وضع تشريعات وسنّ المزيد من القوانين الفعّالة لمكافحة الصور الجديدة للإجرام، ومن ثمّ العمل بكل ما أتيح من أجل تفكيك شفرات وأنسجة هذا التنظيم الفتاك.

ونظرا لدقة وحساسية موضوع الجريمة المنظمة، فقد اتجهت معظم الإرادات الدولية صوب تبني نهج رادع وفعّال حيال هذه الظاهرة، وذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية بغرض إضفاء المزيد من التنسيق الدولي للتضييق على مناهج الإجرام، كما عمدت الدول إلى تبني الكثير من المقاربات الوطنية من خلال التشريعات الداخلية، و الجزائر بصفتها أحد أهم الأعضاء الدولية التي تضررت كثيرا من عمل هذه المنظمات سواء من خلال التهريب بكافة أنواعه وأشكاله، أو من خلال تبييض الأموال أو الاتجار الممنوع بمختلف المواد المحظورة، فقد عمد المشرع الجزائري إلى سنّ منظومة قانونية رادعة للمنظمات الإجرامية التي لها امتداد دولي أضّر بالاقتصاد الوطني في كثير من جوانبه.

وما يمكن تسجيله بداية أن أنشطة الجماعات المنظمة لم تعد تمارس بتلك الأساليب البسيطة، بل أصبحت تمارس، بل أصبحت تمارس على نطاق واسع وبشكل منظم، حيث انتقلت من حيز إقليم الدولة الواحد إلى عدة دول، بل إلى عدة قارات، الشيء الذي أكسبها الغموض الذي نتج عنه إرباك في الهيئات الأمنية المكلفة بمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

وعلى غرار باقي الدول فقد أسهم المشرع الجزائري ولو بالشيء القليل من خلال منظومته القانونية الناضجة لشأن العصابات الإجرامية، وذلك بفضل القوانين التي تعمل الأجهزة الأمنية والقضائية من خلالها في التصدي لهذه المشكلة المتجددة، وعليه فإن الإشكال الذي نراها جديرة بالمناقشة والتحليل هي: إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في التصدي لظاهرة الإجرام المنظم من خلال المنظومة القانونية الناضجة لهذه الظاهرة الخطيرة؟ وهل ما تمّ سنّه من قوانين في هذا المجال كاف بالنسبة للهيئات الأمنية و الجهات القضائية في التصدي لأسباب ونتائج ظاهرة الإجرام، من ثمّ ملاحقة ومكافحة الجناة، ومحاولة الإمام بأهم جوانب هذا الموضوع نتطرق بداية إلى أهم معالم الجريمة المنظمة في المطلب الأول ثم نتناول إجراءات المتابعة والملاحقة لأعضاء الجريمة المنظمة في المطلب الثاني.

المطلب الأول

ماهية الجريمة المنظمة

لقد تزايدت خطورة الجرائم المنظمة في الآونة الأخيرة و خصوصا مع استخدام هذه الأخيرة للتقنيات والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة، الأمر الذي زادها تعقيدا وغموضا، وخصوصا عند استخدامها أساليب حديثة ومتجددة من جهة وغياب تعاريف ناضجة لهذه الظاهرة وتعدد صورها وأنشطتها من جهة ثانية، الشيء الذي أدى بعصابات الإجرام إلى استغلال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، السرية والعلنية، لارتكاب أبشع الجرائم مستندين في ذلك على خطط محكمة، وفي سرية تامة معتمدين على عالم التقنية والمعلوماتية للتستر والإفلات من المتابعات الأمنية والقضائية، وعليه فما المقصود بالجريمة المنظمة؟ وما أهم خصائصها؟؟ ولتبيان ذلك نتطرق إلى الفروع التالية.

الفرع الأول: تعريف الجريمة المنظمة.

لقد تباينت التعريفات التي ضببت بشأن تحديد معنى الجريمة المنظمة وذلك تبعا لزاوية الدراسة اعتمادا على المنطلقات والمآلات فكان من ذلك التعريف الفقهي والقانوني، وما جاءت به بعض الاتفاقيات الدولية، وهذا تنطرق إليه وفق النقاط التالية.

أولا: التعريف الفقهي للجريمة المنظمة.

لعل من أهم التعريفات التي قيلت في هذا الشأن ما جاء على لسان الدكتور "بطرس غالي" الأمين العام السابق للأمم المتحدة عندما ذهب إلى تعريف الجريمة المنظمة على أنها ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع دولي، كما أنها تستند إلى جماعات إجرامية تعمل في كل مكان منتهكة بذلك القواعد الأساسية للقانون، وأن نتائجها تعود على المجتمع الدولي كافة بالمآسي والويلات¹.

كما قد تعرف الجريمة المنظمة اعتمادا على موضوعها، وهذا ما أشار إليه أنصار المدرسة الموضوعية على أنها واقعة ضارة بمصالح المجتمع الإنسانية التي يقوم عليه أمنه وكيانه، ومن ثم فالجريمة بهذا المفهوم هي الواقعة الضارة بكيان المجتمع²، في حين يرى أنصار المدرسة الشكلية أن تعريف الجريمة المنظمة يكمن في العلاقة الشكلية بين الجريمة وقانون العقوبات، فالجريمة عندهم هي الواقعة التي ترتكب بالمخالفة لقواعد القانون³.

أما المدرسة التكاملية (التوفيقية) فإنها تعرف الجريمة الدولية على أنها الفعل الذي يرتكب إخلالا بقواعد القانون الدولي، مع اعتراف لهذا الفعل بصيغة الجريمة واستحقاق فاعلة للعقاب⁴.

ثانيا: التعريف القانوني للجريمة المنظمة.

هناك عدة تعاريف قيلت عن تحديد معالم الجريمة المنظمة تبعا لهذه الزاوية، لعل من أهمها أنها مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم من القيام بأعمال إجرامية بشكل دائم ومستمر، متخذين في ذلك تنظيما ذا بناء هرمي خاضع لنظم و لوائح داخلية وصارمة، وتهدف هذه الجماعة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة⁵.

كما تعرف الجريمة المنظمة على أنها سلوك إجرامي يتصف بالتنظيم الدقيق و الاحتراف والاستمرارية، وذا بنيان هرمي متدرج يعمل به أفراد التنظيم، لهم أهداف إجرامية تنفذ بدقة متناهية ويستهدف الربح، والنفوذ السياسي من خلال استخدام العنف والترهيب وتتسع دائرة

¹ - محمد سامي الشو، الجريمة المنظمة و صداها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص 37.

² - محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ص 7.

³ - بدر الدين شبل، القانون الدولي الجنائي الموضوعي دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى سنة 2011، ص 22.

⁴ - بدر الدين محمد شبل، المرجع نفسه، ص 26.

⁵ - نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005، ص 57.

نشاطه ومجال عمله على المستويين الإقليمي والدولي،¹ في حين عرف القاضي الإيطالي "حيوفاني فالكوني" الجريمة المنظمة "بأنها ليست تنظيماً إجرامياً بسيطاً يرتكب الجريمة بعد تفكير وتدبر، ولكنها مجتمع إجرامي مغلق ومتناسك، يضم المئات وبل الآلاف من المجرمين المحترفين، يعتمد على زرع الرعب والخوف، ويرتكب جرائمه على مرأى ومسمع من الأجهزة السياسية والتنفيذية، ويخضع مجتمع المافيا إلى قاموس يحكمه، ويبين شروط الانضمام إليه و الترتي فيه، والتربع على قمته، والتنكيل بمن يخرج عليه، أو يبلغ السلطان عن أنشطته".²

الفرع الثاني: خصائص الجريمة المنظمة.

إن الجماعات الإجرامية التي تعمل وفق منظمات أحاطت نفسها بعدة خصائص و صفات، وحددت لنفسها العديد من الأهداف واعتمدت على جملة من الأساليب، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، وهي بذلك تخضع لتنظيم محكم من قيادة مركزية سرية محاطة بمجموعة من الشفرات المستعصية التفكيك، وكل ذلك من أجل العمل في سرية وأمان، و لعلّ من أهم الخصائص التي تتصف بها هذه المنظمات الإجرامية نذكر ما يلي:

أولاً: الخصائص المتعلقة بفلسفة و إيديولوجية جماعات الجريمة المنظمة.

إن عالم الجريمة المنظمة ليس له لون يضبطه و لا صفة تحدده، بل يتخذ من عالمية الفكرة منهجاً له، ومن استهداف الرابح الوافر هدفاً له، فهذه الجماعات لها القدرة على تقمص اللون والشكل والدين الذي تريده ومن الصفات النازمة لذلك نذكر:

1- عالمية التخطيط والتنفيذ.

الجريمة المنظمة الدولية لا تعترف بالحدود ولا بالأقطار، بل تتخذ من العالم كله مسرحاً لها، وخصوصاً عند اعتمادها على التقنيات الحديثة، والسيولة المعلوماتية. ومن ثمة فهي تتخذ شكل الإخطبوط في ربط علاقات واسعة ومتعددة، عبر العديد من الدول.

2- القدرة على تقمص الإيديولوجيات والفلسفات الدينية أو السياسية.

إن أفراد هذه العصابات الإجرامية ليس لهم دين معين ولا سياسة محددة، ولا إيديولوجية واضحة، بل لهم القدرة التامة على التكيف مع كل الأفكار التي توصلهم إلى تحقيق أهدافهم في أمان، وعليه فإن تنظيم هذه الجريمة لا يكون مقصور على عضوية أشخاص معينين سواء من أصل عرقي أو جنسي معين أو تاريخ إجرامي معين أو خلفية معينة.³

3- استهداف أكبر قدر ممكن من الأرباح.

¹ - أحمد مصطفى إبراهيم سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، التجرم و سبل المواجهة، مطبعة العشري، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 111.

² - محمد يحيى الدين عوض، جرائم غسل الأموال، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2004 ص 151.

³ - علي سويلم، الأحكام الموضوعية و الإجرائية للجريمة المنظمة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، سنة 2008، ص 33.

لعلّ هذه الخاصية هي المحدد الهام في تنظيم الجماعات الإجرامية، ذلك أن كل النشاطات التي تقوم بها هذه العصابات فهي تستهدف من ورائها جني أكبر قدر ممكن من الأموال، أو الحصول على مناصب نافذة في الدوائر الحساسة بغرض مواصلة النشاط والربح، فهي بذلك تسعى إلى السيطرة على النقابات العالمية لعالم رؤوس الأموال والسيطرة بالقوة والعنف على المشروعات الهامة، حتى وإن استدعى ذلك خطف الأشخاص وتهريب المخدرات، والاتجار بالرقيق وغيرها من الأنشطة الإجرامية¹.

ثانيا: الخصائص المتعلقة بالوسائل والأساليب.

لعل أهم ما يميز الأنظمة النازمة لهيكل العصابات الإجرامية التي تتمتع الجرائم المنظمة ذلك البناء الهرمي، الذي يتسم بالسرية والتدرج الرئاسي والمسؤولية المحددة، على أساس من الثبات والاستمرار، في ظل نظام استبدادي محكم يجعل منه المناعة من الاختراق، كونه ينطوي على تخطيط محكم وذلك للسلامة من المتابعات الأمنية والقضائية، ولعلّ من أهم الخصائص النازمة لذلك نذكر:

(1)- التنظيم المحكم.

بقصد الإفلات من المتابعات الأمنية فإن هذه الجماعات تخضع لتنظيم هرمي محكم بحيث لا يستطيع أي عضو التصرف خارج هذا البناء، وبخلاف ذلك فإنه يتعرض لعقوبات جدّ قاسية.

(2)- الاعتماد على تحديد المسؤوليات في سرية تامة.

إن الاعتماد على طابع السرية يعد الضمانة الأولى للديمومة نشاطات هذه العصابات، كما أن تحديد المسؤوليات والتخصص من البداية يعد كذلك ضمانة لنجاح هذه الأعمال، وخصوصا إذا ما كانت تستهدف نشاطات دولية أو أعمال عابرة للقارات، فإن تخفي الأعضاء وراء نشاطات مشروعة يعد عامل هام لإنجاز المهام الكبيرة التي تسعى إلى استهدافها.

(3)- التخفي وراء الأساليب المشروعة وغير المشروعة.

بقصد استمرار أنشطة الجماعات المنظمة فإن هذه الأخيرة لا تتوانى في التستر وراء أي أسلوب، سواء كان ذلك مشروعا أو غير مشروعا، بل الأكثر من ذلك إن استدعى الأمر الرشوة أو التهديد أو العنف، فإن ذلك لا يثني هذه العصابات من هذه المسالك، ولعلّ استهداف الربح يجعل من سبل الفساد المالي طريقا معبدا لهؤلاء، وهذا ما أكدت عليه اتفاقية باليرمو لعام 2000 بإلزام الدول الأعضاء باتخاذ تدابير بهدف تجريم الأفعال الإجرامية المقررة في متن هذه الاتفاقية،² وإجمالا نستطيع القول أن الجماعات الإجرامية التي تشتغل في حقل الجريمة المنظمة تعمل وفق خصائص و صفات جدّ دقيقة، بغرض الديمومة والاستمرارية، ولعلّ من أهم ذلك نذكر:

¹ - عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، سنة 2007، ص 273.

² - المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدور 55 المؤرخ في 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2000.

- وجود بناء هرمي تتقدمه سلطة مركزية تتربع على قمة هذا الهرم.
- يخضع أعضاء هذا التنظيم إلى أحكام صارمة متبوعة بعقوبات جد قاسية في حالة المخالفة.
- الاعتماد على عالم المعلوماتية و التقنيات الحديثة المتطورة.
- اتخاذ من جميع دول العالم مسرعا لها، بالقدر و الكيفية التي تراها مناسبة في الوقت و المكان المحددين.
- استهداف كل القطاعات السياسية، اقتصادية، تجارية، ثقافية، سياسية، عقائدية المهم الوصول إلى الهدف المنشود.
- اللجوء إلى القوة و العنف كلما دعت الضرورة إلى ذلك¹.

المطلب الثاني

إجراءات المتابعة لأعضاء الجريمة المنظمة

على غرار باقي الدول العربية فإن السياسة التشريعية للجزائر تعتمد أساسا على مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة على المستوى الدولي، الأمر الذي جعل الجزائر تنظم إلى عدت اتفاقيات² دولية بغية سنّ تشريعات جزائية سواء من الناحية الموضوعية أو من الناحية الإجرائية، بقصد الانضمام إلى المجموعة الدولية في جهودها الرامية إلى محاربة الإجرام بكافة أنواعه وخصوصياته، وخاصة الجريمة المنظمة، وحتى نعطي فكرة عن أهم هذه الجهود فإننا نتبع النقاط التالية:

الفرع الأول: نظام المتابعة في الجريمة المنظمة.

بقصد إحكام المتابعة للوصول إلى النتائج المطلوبة، فإن المشرع الجزائري يتبع في ذلك الخطوات التالية.

أولا: مرحلة البحث والتحري.

نظم المشرع الجزائري هذه المرحلة الدقيقة من عمر المتابعة في الجريمة المنظمة بإجراءات وأساليب أحاطها بالدقة لخصوصية الموضوع نستعرضها فيما يلي:

01- الإجراءات والتدابير الخاصة.

- ¹ - نسرين عبد الحميد نبیه، المرجع السابق، ص 66.
- ² - انضمت الجزائر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الموقع عليها في اليرمو الايطالية (15/12) ديسمبر 2000 وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 55/22 المؤرخ في 05 فيفري 2002 .
- ومن القوانين الصادرة في الجزائر والمهتمة بمكافحة الجريمة المنظمة نذكر القانون رقم 18/04 المؤرخ في 05/12/2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين.
- القانون 01/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.
- وكذلك نذكر الأمر 06/05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب الذي تضمن الإشارة للجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- وكذلك القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

عن أهم ما خص به المشرع الجزائري هذه التدابير نذكر:

(أ)- تمديد الاختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية وبعض وكلاء الجمهورية.

القاعدة العامة أن ضباط الشرطة القضائية يباشرون أعمالهم في دائرة اختصاصهم، هذا ما يسمى بالاختصاص المحلي،¹ غير أن هناك استثناءات على هذه القاعدة، كما هو الأمر بالنسبة لضباط الشرطة القضائية التابعين لسلطة الأمن العسكري، أو في حالة الاستعجال، وكذا عندما تطلب السلطات ذلك، بينما نجد أن المشرع الجزائري خرج على هذه القاعدة والاستثناءات القضائية بتمديد الاختصاص في حالة البحث والتحري المتعلقة بالجريمة المنظمة، و يمتد الاختصاص في مثل هذه الحالات إلى كافة الإقليم الوطني.

بينما نجد أن المشرع الجزائري خرج على هذه القاعدة والاستثناءات المتعلقة بما كلما تعلق الأمر بالجريمة المنظمة، فإن الاختصاص يمتد إلى كافة الإقليم الوطني شريطة إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليمياً². كما مدد المشرع الجزائري الاختصاص المحلي لبعض وكلاء الجمهورية لإدارة التحريات في بعض الجرائم وفي مقدمتهم الجريمة المنظمة إلى دوائر اختصاص محاكم أخرى، وهذا لدقة موضوع الجريمة المنظمة وحساسيتها³.

(ب)- تفتيش المساكن والمحلات.

خرج المشرع الجزائري في هذه الجزئية عن ما هو معمول به كلما تعلق الأمر بالجريمة المنظمة حيث استبعد حضور المتهم أو الشهود في عملية التفتيش، كما مدد زمن التفتيش ليشمل 24/24 شريطة الحصول على إذن مسبق من وكيل الجمهورية⁴، طبعاً كلما تعلق الأمر بجرائم تبيض الأموال وجرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

(ج)- الحجز تحت النظر.

القاعدة المعمول بها في الجرائم العادية هو أنه يمكن لضباط الشرطة توقيف الشخص متى كان توقيفه ضرورياً لمدة 48 ساعة قابلة للتمديد لتصبح 4 أيام شريطة إذن مكتوب من وكيل الجمهورية، إلا أن المشرع الجزائري خرج عن هذه القاعدة كلما تعلق الأمر بجرائم المخدرات، تبيض الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية لتصل المدة 8 أيام عكس ما هو معمول به في الجرائم الأخرى⁵.

ثانياً: أساليب البحث والتحري الخاصة.

نظراً لدقة وحساسية الجرائم المنظمة والسرية التامة التي تمتاز بها فقد خصّ المشرع الجزائر هذه المسألة بتدابير جديدة تما شياً والتطورات الحاصلة¹ والتي نذكر أهمها.

3- محمد حزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية الطبعة الثانية، دار هومة، ص54.
4- الفقرة 7 من المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015.
5- المرسوم التنفيذي رقم 48/06 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006.
1- المواد 45، 47 من القانون رقم 06-22 المؤرخ في 22 ديسمبر 2006.
2- المادة 51 من الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015.

أ)- اعتراض المرسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور.

أدخل المشرع الجزائري هذه التقنية المستحدثة إعمالا للتكنولوجيا من جهة ولتقف آثار المجرمين من جهة ثانية، كلما تعلق الأمر بالجرائم التي تشكل خطرا جسيما،² كما يمكن لضابط الشرطة أن يضع الترتيبات اللازمة ولو بدون رضا أصحاب المحلات أو السكنات التي تستخدم لهذه الأغراض بنص المادة 47 من قانون الإجراءات الجزائية.

ب)- التسرب أو الاختراق.

وتعرف هذه التقنية الجديدة بأنها قيام ضابط أو عون شرطة قضائية تحت مسؤولية الضابط المكلف بتنسيق العملية بإيهام المشتبه فيهم بارتكاب جنایات أو جنح أو أنه فاعل معهم أو شريك لهم³. ويكون استخدام هذه التقنية بقصد الإمساك بالجنّة كلما تعلق الأمر بجرائم المخدرات أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات أو جرائم تبيض الأموال والإرهاب، وكل ما يدخل في إطار الجريمة المنظمة، ويخضع الاختراق إلى شروط حددها المادة 65 مكرر 15 من قانون الإجراءات الجزائية، وهب على النحو الآتي.

01)- الشرط الأول: فيما يتعلق بالاختصاص بالتحقيق في الجريمة المنظمة.

نظرا لخصوصية مثل هذه الجرائم وعلى غرار الكثير من التشريعات العالمية⁴ فقد جاء المرسوم الرئاسي 348/06 المؤرخ في 2006/08/05 المتعلق بإنشاء الأقطاب القضائية، واسند الأمر لقضاة التحقيق في جرائم الإرهاب والجرائم المعلوماتية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

02)- الشرط الثاني: فيما يتعلق بالتدابير والإجراءات الخاصة بالتحقيق

طبقا للتعديل الذي أدخل على قانون الإجراءات الجزائية رقم 22/06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 فقد استحدثت عدة صلاحيات جديدة تتعلق بخصوصية بعض الجرائم نذكر منها:

أ)- الإذن باعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور.⁵

ب)- الإذن بإجراء عملية التسرب⁶.

¹ - العدواني عبد الحميد، وكيل جمهورية لدى محكمة ورقلة، إدارة التحريات والتحقيقات الأولية في الجرائم التي تدخل في اختصاص القطب القضائي الجزائري

محاضرة أقيمت على القضاة بمجلس قضاء ورقلة في 28 جانفي 2009، الملتقى الجهوي لمكافحة الإجرام الخطير، ص 05.

4 - المواد 65 مكرر 05 إلى 65 مكرر 10 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

5 - المادة 65 مكرر 12 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

4 - التشريع الايطالي يعطي الاختصاص لمكتب التحقيقات المافيا التشريع الأمريكي إلى مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI)

7 - المادة 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

⁶ - المواد 65 مكرر 11 إلى 65 مكرر 18 من قانون الإجراءات الجزائية

ج)- حماية الشهود والخبراء والضحايا إذ جاء على الخصوص «يكن إفادة الشهود والخبراء من تدابير أو أكثر من تدابير الحماية غير الإجرائية أو الإجرائية المنصوص عليها في هذا الفصل إذا كانت حياتهم أو سلامتهم الجسدية أو حياة أو سلامة أفراد عائلاتهم بسبب المعلومات التي يمكن تقديمها للقضاء والتي تكون ضرورة لإظهار الحقيقة في قضايا الجريمة المنظمة أو الإرهاب أو الفساد»¹.

د)- تمديد الحبس المؤقت كلما تعلق الأمر بالجرائم المنظمة².

الفرع الثاني: نظام الجزاء في الجريمة المنظمة.

أحاط المشرع الجزائري نظام الجزاء في الجريمة المنظمة بمجموعة من الخصوصيات متى ثبتت الأدلة والقرائن الدامغة المثبتة لفعل الجرم وذلك كما يلي:

أولاً: خصوصيات المحاكمة في الجريمة المنظمة.

لعل أهم هذه الخصوصيات المتعلقة بالمحاكمة نذكر:

أ)- اختصاص النظر في الجريمة المنظمة.

خروجاً على القواعد العامة الناطقة باختصاص النظر في التشريع الجزائري فقد استثنى المشرع الجريمة المنظمة من خلال نص المادة 329 من القانون 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 بتمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم للنظر فيها إلى دوائر اختصاص محاكم أخرى³.

ب)- تقادم المتابعة في الجريمة المنظمة.

استثناء خرج المشرع الجزائري على التشريع المعمول به والقاضي بتقادم الدعوى العمومية في مواد الجنايات بانقضاء 10 سنوات وفي الجناح بانقضاء 3 سنوات، إذ خص الجرائم التي تدخل في إطار الجريمة المنظمة بعدم التقادم ذلك لما تشكله من خطر على الوطن والمواطن.

ثانياً: خصوصية العقاب على الجريمة المنظمة.

تبعا لما ترمي إليه اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة من ضرورة تشديد العقاب على الجناة فقد عمد المشرع الجزائري إلى مسايرة هذه المقاربة.

¹ - المادة 65 مكرر 19 من أمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015، أما التدابير الإجرائية لحماية الشاهد والخبير أقرتها المادة 65 مكرر 23 من نفس الأمر.

³ - المادة 125 مكرر من أمر 01-08 المؤرخ في 26 يوليو 2001، وكذلك المادة 125 مكرر الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015.

³ - وكان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-348 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006 أين تم توسيع الاختصاص المحلي للمحاكم، سيدي أحمد، قسنطينة، ورقلة، وهران، أقطاب قضائية مختصة في محاكمة المجرمين المتورطين في جرائم منها الجريمة المنظمة.

أ)- تخصيص قواعد استثنائية للعقاب على الجريمة المنظمة.

في إطار التضييق على الجريمة المنظمة ومعاقبة الجناة فقد عمد المشرع الجزائري إلى سياسة التشديد وذلك من خلال:

- العقاب على الأفعال التي لا تعد أو أن تكون مجرد أفعال تحضيرية ومن ذلك: الاتفاق على تكوين جماعة إجرامية، الإعداد لارتكاب جرائم وغيرها¹.

- عدم استفادة المحكوم عليهم في واحد من الجرائم الخاصة (الإرهاب، التخريب، والجريمة المنظمة العابرة للقارات، من نظام وقف تنفيذ الإكراه البدني)².

ب)- تشديد العقوبة في الجريمة المنظمة.

بقصد شدّ انتباه المقدمين على الانخراط في العصابات الإجرامية فقد عمد المشرع الجزائري إلى تشديد العقوبات التي تترتب على الأفعال الإجرامية تحت طائلة الجرائم المنظمة وذلك من عدة أوجه.

01)- عدم احترام سلم العقوبات المنصوص عليه في المادة 05 من قانون العقوبات كلما تعلق الأمر بالجرائم الخطرة والجرائم المنظمة مثل (جرائم المخدرات، المؤثرات العقلية، تبييض الأموال...)

02)- إضفاء وصف الجنائية لأول مرة على أعمال التهريب وهذا ما ورد في الأمر 06/05 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب ومنها (الاتجار غير المشروع بالأسلحة، تهريب الأسلحة...).

03)- عدم إفادة المتهم بظروف التخفيف بتحديد مدة الفترة الأمنية بعشرين سنة سجنا³ وكذلك يظهر التشديد بتقييد السلطة التقديرية للقاضي، وذلك باستبعاد تطبيق المادة 53 من قانون العقوبات ويكون مثال ذلك "...لا يجوز النزول..."⁴

ومن ثم نجد أن المشرع الجزائري بهذه الإجراءات حاول إلى حد بعيد تخفيف منابع الجريمة المنظمة بالتضييق على الجناة ابتداء، وتشديد العقوبة المسطرة على الفعل المجرم انتهاء.

خاتمة:

إن الجريمة المنظمة بكافة أنواعها و على اختلاف مستوياتها أصبحت هاجس لدى الساسة و الحقوقيين و كذا رجال الأمن والقضاء ناهيك عن المختصين في عالم المعلوماتية، ذلك أن عصابات الإجرام أصبحت تعتمد و بشكل كبير على التقنيات الحديثة والتكنولوجيات المتطورة، الأمر الذي زاد من صعوبة ملاحقة هؤلاء المجرمين بغرض الإمساك بهم و تقديمهم للجهات القضائية المختصة، ومما

5 - المواد 176 إلى 177 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

6 - القانون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

1 - المادة 23 من الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب.

2 - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الأول، الطبعة الثامنة دار هومة، الجزائر، 2008، ص469.

صعّب من حدّ هذه المشكلة العابرة للحدود هو دخول هذه الأخيرة في مخططات تنسيقية محكمة عبر الدول، فقد استطاعت ألاّ تترك شبرا من هذا العالم الواسع إلّا و عملت فيه حسب المعطيات و الحاجات المتوفرة.

وقصد مواكبة التشريعات الدولية و التطورات الحاصلة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة فقد عمل المشرع الجزائري على سنّ منظومة قانونية و أخرى أمنية، مستعينا على ذلك بما تيسر من تعاون دولي، و من تبادل للخبرات بين مختلف الأجهزة العالمية، كل ذلك بقصد التضييق على النشاطات الإجرامية، و حصر المجرمين و ملاحقتهم و تقديمهم للعدالة، غير أن ذلك يبقى مطلب صعب المنال و خصوصا إذا أدخلنا في الحسبان الاستخدام العالمي للشبكة المعلوماتية العالية، التي تقف الدول منفردة أمامها عاجزة عن أي مجابهة، و عليه يمكن أن تقدم بعض المقترحات التي من شأنها المساعدة و لو بالشيء القليل في التصدي لهذه الظاهرة من ذلك:

- ضرورة سنّ المزيد من التشريعات النازمة لمكافحة الجريمة المنظمة مع تحسين الموجود بما يتماشى و التغيرات الداخلية و الدولية.
- الانضمام إلى المزيد من الاتفاقيات الدولية المعنية بشأن التصدي لهذه الظاهرة، مع تبادل الخبرات بين الأجهزة الأمنية و القضائية بين مختلف الدول.
- الاستفادة من الجانب المعلوماتي التقني المبني على التكنولوجيا الحديثة، و التقنيات المتطورة بغرض التضييق على نشاط هذه العصابات داخليا و خارجيا.
- استخدام نظام بسيط لتسهيل إجراءات تسليم المجرمين بين الدول.
- تفعيل مقاربة التنسيق الأمني تحت مظلة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول في ظل التعاون الأمني الاستراتيجي.